السلطـــة الوطنيـــة الفلسطينيـــة

وزارة الحكـــم المحلـــي

التقريـر السنوي لوزارة الحكم المحلي

"الحكومـــــة الثالثة عشـــرة"

خـــــلال الفتـــرة

19 أيار 2009 – 19 أيار 2010

فيمـا يلـي أهـم الإنجـازات التـي تحققـت خـلال فتـرة العام الأول لعمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة :

*** تمكيـن الهيئـات المحليـة مـن امتـلاك قـدرات مؤسساتيـة فاعليـة، وعلـى هذا الـصعيد تم ما يلي:**

- إنجاز الهياكل الموحدة لجميع الهيئات المحلية.
- تطبيق النظام المحاسبي المحوسب الموحد في (5) بلديات، وتأهيل (35) بلديـة فـي الوقـت الحاضر ليبدأ العمل بها هذا العام، والشروع في تطبيق نظام الاستحقاق المعدل (54) بلدية.

- تطبيق نظام محوسب خاص بإدارة النفايات الصلبة فـي كافـة المحافظـات لإدارة النفايـات الصلبة،
- تطبيق نظام موظفي الهيئات المحلية على البلديات (ج+د).
- إعداد ورقة السياسات المالية للهيئات المحلية بتمويل من التعاون الياباني.
- المصادقة على موازنات الهيئات المحلية.
- التخطيط العمراني فقد تم خلال فترة إعداد التقرير إنجاز التالي:

- متابعـة عمـل وإنجـاز المخططات الهيكلية: حصلت الوزارة على منحة بقيمة 3 مليون دولار لمدة 3 سنوات لعمل وتحديث المخططات الهيكلية للتجمعات الـسكانية فـي كافـة المحافظات وقد تم طرح عطاءات لإنجاز مخططات (42 هيئة محليـة)، كمـا حـصلت الوزارة على منحة من الحكومة بقيمة نصف مليـون دولار لعمـل مخططـات هيكليـة للتجمعات السكانية في المنطقة (ج).
- بناءاً على قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لإعداد المخط الوطني المكاني حيـث أنـيط بوزارة الحكم المحلي إعداد مخطط استعمالات الأراضي جاري المراحل على إنجاز هـذا المشروع الهام.
- تم الانتهاء من إعداد دليل التخطيط العمراني.
- عقد مجلس التنظيم الأعلى (10) جلسات، وتمت المصادقة على (211) قـرار، شـملت مخططات هيكلية، توسعات تنظيمية، التعديلات على بعض المواد في نظام الأبنية خـارج

التنظيم، المصادقة على مخطط هيكلي روابي، مشروعات استثمارية، تعديلات تنظيميـة، النظر في بعض الاستئنافات على قرار اللجان الاقليمية.

- إطلاق ورقة السياسات والدليل الخاص بمفهوم التخطيط التنمـوي الاسـتراتيجي للمـدن والبلدات الفلسطينية.

- بناءاً على قرار مجلس الوزراء، فقد تم الانتهاء من إعداد استراتيجية المجالس المشتركة فـي فلسطين، والموضوع قيد المصادقة لدى مجلس الوزراء.
- وضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين.
- تطوير مركز تدريب العاملين في الهيئات المحلية، حيث تم استكمال الدراسة الخاصة بمستقبل مركز التدريب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- العمل على حل إشكالية الديون السابقة على الهيئات المحلية، حيث ألزمت الـوزارة الهيئـات المحلية بفتح حسابات خاصة بالمياه والكهرباء ووضعت قيوداً للصرف من هـذه الحـسابات والأولوية لدفع الفاتورة الشهرية للطرف المزود، كما تم جدولة ديون معظم الهيئات الهيئـات المحلية حيث تم وضع شرط جدولة الديون للمصادقة على موازنةالهيئة المحليـة، كمـا تـم تركيب عدادات الدفع المسبق في معظم الهيئات المحلية سواء بتمويل ذاتي أو من خلال سلطة الطاقة.
- دمج الهيئات المحلية حيث يلزم لتمكينها من توفير الخدمات للمواطنين بشكل أفضل: تم إنجاز خطة استراتيجية لدمج الهيئات المحلية، وإعداد دليل الدمج، وتجهيز مقترح بإلغاء جميع لجان المشاريع والبالغ عددها (116)، وتحويـل جميـع الهيئـات المحلية خلف الجدار الى مجالس قروية من أجل تمكينها وتعزيز صمودها، وتحويل جميع المجالس القروية الـى تزيـد عـن (5000 نسمة) الى بلديـات، وإتمام الاستعدادات لدمج 5 تجمعات سكانية كبيرة فـي شـمال ووسط وجنوب الضفة الغربية.
- تطوير القوانين وأنظمة وأدلة العمل الخاصة بالحكم المحلي: تم دراسة عـدد مـن الأنظمـة التنفيذية لقانون الهيئات المحلية ومراجعتها مع مجموعة من الهيئات المحلية من خـلال عقـد ورش العمل وإعداد المسودات النهائية لتلك الأنظمة من أجل المصادقة عليها (نظام اللافتـات والاعلانات، نظام مواقف المركبات، نظام أسواق الخضار والفواكه، نظام رسـوم الملاهـي العمومية، نظام المجاري العامة)، *وكذلك اعتماد خطة المرحلة الثانية مـن دراسـة وإعـداد مسودات مشاريع الأنظمة بأعمال الهيئات المحلية* (نظام بيع فضلات الطرق، نظام رؤسـاء الهيئات المحلية، النظام المالي للهيئات المحلية، نظام رسوم النفايات للهيئات المحلية)، إنجـاز المسودة الأولى من دليل التخطيط الفيزيائي، إنجاز وتجهيز التعديلات النهائية المطلوبة علـى

نظام الأبنية داخل مناطق التنظيم رقم (30) لسنة 1996، إنجاز التعديلات على نظام الأنبيـة خارج مناطق التنظيم رقم (31) لعام 1996.

- إجراء الانتخابات للهيئات المحلية: على ضوء انتهاء ولاية مجالس الهيئات المحلية المنتخبـة والتي أجريت على أربع مراحل في السنوات (2004،2005) واستمرار بقاء 62 هيئة محلية دون انتخابات، فقد قدمت الوزارة تصورها الى مجلس الوزراء بـشأن إجـراء الانتخابـات للهيئات المحلية، وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتـاريخ 2010/2/8 بـإجراء الانتخابـات المحلية بتاريخ 2010/7/17 وتكليف لجنة الانتخابات المركزية بإجراء التحـضيرات الفنيـة اللازمة لإجراءها، وتكليف وزير الحكم المحلي بمتابعة تنظيم وإجراء الانتخابات نيابـة عـن الحكومة، وتقوم الوزارة وتنفيذاً لقرار مجلس الورزاء بالمتابعة الحثيثة مع لجنـة الانتخابـات المركزية والمساهمة في حل أي إشكالية تعترض سير مراحل الانتخابات، وتم إنـشاء وحـدة متابعة انتخابات مجالس الهيئات المحلية تتبع الوزير مباشرة لغايات المتابعـة، وتقـوم وزارة الحكم المحلي بمجموعة من الأنشطة الضرورية لعمليات الانتخابات مثـل مراجعـة الكوتـا المسيحية وتنسيب ومتابعة إصدار مرسوم رئاسي لها، وتزويد اللجنة بكشوفات مجالس الهيئات المحلية وموظفيها لاتخاذ الإجراء القانوني بشأن من يرشحون أنفسهم من هذه الفئات، إضـافة الى موظفي الحكم المحلي والعاملين بالأجهزة الأمنية، وكذلك علاج بعض المـشكلات التـي تظهر أثناء مراحل الانتخابات وحدود الهيئات المحلية، علماً بأن هـذه الانتخابـات ستـشمل (302) هيئة محلية في الضفة الغربية، وقد تعذر إجراء مراحل الانتخابات في هيئات قطـاع غزة والبالغة (25 بلدية) مما اضطر مجلس الوزراء لاصدار قرار بتأجيلها لاستكمال متطلبات إجراءها وفق القانون.
- متابعـة رسـوم النقـل علـى الطـرق لعام 2009.
- متابعة ايرادات الوزارة من رسوم الأبنية والتراخيص.

*** رفـع كفـاءة الـوزارة لتمكينهـا مـن التخطيـط والتوجيـه والاشـراف علـى قطاع الحكـم المحلي:**

- إنجاز الخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي للخمس سنوات القادمة مع خطة عمل لـسنة 2010 ترتكز على المفاهيم الأساسية التي وضعتها الحكومة لقطاع الحكم المحلي فيما يتعلـق بتعزيز البناء المؤسساتي وقيام الديمقراطية والمشاركة المجتمعية الفاعلة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- إنجاز الإستراتيجية القطاعية لتطوير نظام الحكم المحلي والإداري في فلسطين مـن خـلال فريق وطني قام بإعداد هذه الاستراتيجية.

- جاري العمل على إنجاز هيكلية إصلاحية جديدة للوزارة.
- إستكمال العمل لإعداد تصاميم المبنى الجديد لوزارة الحكم المحلي.
- ربط الدائرة المالية بوزارة المالية من خلال(IP-VPN)، وتطبيق نظام إدارة الموارد البشرية (HR)، وربط المقر الرئيسي للوزارة بالمديريات بواسطة (IP-VPN).
- متابعة أعمال المجالس المحلية والمراقبة الايجابية على الأداء: فقد تم زيارة كافة البلـديات والمجالس القروية للتدقيق على أعمالها ويجري على مراجعة أعمال لجان المشاريع وكـذلك مجالس الخدمات المشتركة، تفعيل العمل بوثيقة النزاهة والشفافية الممولة من برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي، وتفعيل ملفات الهيئات المحلية مع النيابة العامة، التدقيق علـى إجـراءات طرح العطاءات من خلال الصحف المحلية، ومتابعة قضايا الهيئات المحلية مع كل من سلطة الطاقة وسلطة المياه وتفعيل الجباية في الهيئات المحلية، إعداد معايير لتقييم أعمال البلـديات من النواحي المالية والإدارية والفنية والقانونية.
- وفي مجال أنظمة المعلومات: تم بناء قاعدة بيانات وحدة تنسيق المشاريع، إدارة نظـام إدارة الموارد البشرية ومتابعة تطوير النظام، إدارة وتوفير الدعم لنظام الأرشفة الالكترونـي فـي مقر الوزارة الرئيسي، والمشاركة في نشاطات الفريق الوطني للحكومة الالكترونية.
- ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي في مجال تقـديم الخـدمات الاساسـية للمواطنين فقد ركزت وزارة الحكم المحلي على دعم المشاريـع التطويرية للهيئات المحلية، وقـد تـم تنفيذ ألف مشروع منذ بداية عام 2008، ويجـري حاليـاً تنفيذ ألـف مـشروع سينتهي العمل فيها مع نهاية العام الحالي 2010، وقـد تـم متابعـة المشاريـع التاليـة:
  - برنامج دعم التجمعات البدوية والمهمشة.
  - برنامج الموازنة التطويرية.
  - برنامج دعم المناطق الأكثر تضرراً من الجدار.
  - برامج تم إدارتها من خلال البنك الاسلامي للتنمية.
  - برنامج خلق فرص عمل (المرحلة السابعة) KFW-7.
  - برامج تطوير القرى والأحياء الفلسطينية VNDP.
  - استلام (61) معدة للنفايات الصلبة بالإضافة الى (2800 حاوية) بأحجام مختلفة بـدعم من الاتحاد الأوروبي ضمن مشروع تطوير قطاع النفايات الصلبة و (38) سيارة نفايات من المنحة اليابانية لمحافظات أريحا، بيت لحم، طولكرم، سـلفيت، القـدس، الخليـل، طوباس، نابلس).

وبلغ ما تم صرفه على تنفيذ البرامج والمشاريع المذكورة أعلاه خلال العام الماضي ما يقارب 130 مليون دولار.

- **صندوق البلديات:**
  - الانتهاء من تصميم برنامج تطوير البلديات ووضعه موضع التنفيذ.
  - **إقرار موازنة الصندوق للعام 2009 بقيمة إجمالية وقدرها 43 مليون دولار.**
  - **إقرار موازنة 2010 بقيمة 62 مليون دولار.**
  - اعتماد آلية لتخصيص الأموال للبلديات والتي اعتمدت لأول مرة في فلسطين على أداء البلديات.
  - **المصادقة على المخططات المالية للبلديات من منحة البنك الألماني للتنمية والبالغة 15 مليون يورو.**
  - إقرار نظام مكافآت لموظفي الصندوق لتشجيع الأداء المنتمي للعمل على بناء المؤسسات القوية تقدمه لإقامة الدولة.
  - الاطلاع بإعداد السياسات والاستراتيجيات وكذلك دليل دمج الهيئات المحلية للوصول الى مؤسسات فاعلة لتقديم أنجع الخدمات للمواطنين والبدء بتنفيذ مشاريع ريادية بالخصوص.
  - تطوير الأدوات (دلائل وأنظمة) وتعزيز قدرات طاقم الصندوق.
  - إعداد مسودة قانون صندوق تطوير وإقراض البلديات ورفعها لمجلس الوزراء.
  - **صرف مبلغ وقدره حوالي 38 مليون دولار على مشاريع البنية التحتية للبلديات في كافة أنحاء الوطن.**
  - اعداد الدليل المالي والدليل الفني الهندسي ودليل بناء القدرات لتفعيل ومأسسة عمل الصندوق.
  - تعيين مدقق داخلي للصندوق.

- إنجاز مشروع "إعرف وطنك" للإشارات الإرشادية للتجمعات السكانية الفلسطينية بالتعاون مع وزارتي الأشغال العامة والإسكان والمواصلات، وتم البدء بتنفيذ المشروع في محافظة رام الله والبيرة وجاري العمل للبدء في المحافظات الأخرى.
- توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء نوافذ المعرفة في القرى الفلسطينية، وهذه المبادرة جاءت من مجموعة طلال أبو غزالة بهدف إنشاء (35) مركز حاسوب علمي في مجالس الخدمات المشتركة والمجالس القروية وستعرف بإسم نوافذ طلال أبو غزالة للمعرفة".
- توقيع اتفاقية بقيمة (23 مليون يورو) مقدمة من الحكومة الايطالية لدعم مشاريع تنموية مختلفة تتعلق بتطوير قدرات مؤسسات الحكم المحلي في جنوب الضفة الغربية وخانيونس في مجالات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والتراث الثقافي والتنمية المجتمعية وبناء المؤسسات، وتم البدء في تنفيذ 4 مشاريع شملت محافظات طولكرم، أريحا، بيت لحم، وسيعقد مؤتمر للهيئات المحلية في ايطاليا خلال شهر حزيران أو تموز هذا العام مع الوزارة

والمجالس المشتركة والهيئات المحلية بعد اجتماع اللجنـة التوجيهيـة والـذي سـيعقد فـي 2010/6/3 والتي ستقر عدداً من المشاريع سيتم عرضها على تلك الهيئات لضمان مشاركتها في تنفيذها.

- عقد عدة لقاءات مع الجانب البلجيكي لمناقشة المشروع المنوي تقديمه من الحكومة البلجيكي، وقيمة المشروع 15 مليون يورو سيباشر في وضع وثيقة المشروع خلال شهر ايار والمتوقع البدء في تنفيذه اعتباراً من تشرين ثاني 2010

- استكمال الاستراتيجية المحلية لتطوير منطقة الأغوار والتي طرحت (92) مشروع تنموياً، تم اختيار (24) مشروعاً حسب أولويات المجتمع المحلي، وسيتم إنجاز هذه المشاريع والتي تنفذ بدعم من الحكومة اليابانية مع نهاية العام 2011، وكـذلك يتم حالياً تنفيذ 7 مـشاريع بقيمـة 1.2 مليون دولار في منطقة الأغوار بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية "جايكا".

- **وحدة النوع الاجتماعي**: **وفي مجال النوع الاجتماعي**: تم الانتهاء من وضع خطةعمل وحـدة النوع الاجتماعي، وقد تم التركيز فيها على تعزيز العدالة في توزيـع الادوار والمـسؤوليات والفرص للنساء العاملات في قطاع الحكم المحلـي ، وادمـاج قـضايا واحتياجـات النـوع الاجتماعي في خطط وسياسات الوزارة دعم وتفعيل وتطوير مشاركة المرأة في الحكم المحلي والهيئات المحلية، تفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية وصنع القرار، واقرار خطة لتفعيـل الرابط الالكتروني الخاص بالوحدة على الموقع الالكتروني الخاص بـالوزارة، كمـا نظمـت الوحدة ورشات عمل مركزية وسط \ شمال \ جنوب بعنوان تفعيـل مـشاركة المـرأة فـي الانتخابات المحلية –ناخبة ومرشحة، وعقد عدد من لقاءات العمـل شـملت رئيـسة بلديـة هارزريجن-المانيا، ولقاء مع وفد من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، مؤسسة الـدعم الفنـي الالماني GTZ الداعم المالي للوحدة، وتم عقد عـدة لقـاءات صـحفية (تلفزيـون اذاعـة صحافة)، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة شؤون المرأة، جاري التحضير الان لتأسـيس ملتقى النوع الاجتماعي والحكم المحلي، تحضير ميثاق شرف لضمان معاملة متـساوية فـي الهيئات المحلية، تطوير استراتيجية نسوية لقطاع الحكم المحلي

- وفي مجال تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لمشاركة الهيئات الحليـة فـي تنفيـذ مشاريع تنموية، فقد تم عرض (5) دراسات تتعلق بموضوع الـشراكة مـع القـاطع العـام والخاص والهيائت المحلية، وتم تشكيل اللجنة الوطنية (المرجعية) لوضع تصورات وسياسات للشراكة مع القطاع الخاص والبلديات.

- وفي مجال العلاقات العامة والاعلام: تم تفعيل العلاقة ما بين وسائل الاعلام والهيئات المحلية خاصة إذاعة وتلفزيون فلسطين، وفي هذا السياق تم الترتيب لـ 125 لقاء إذاعـي لرؤسـاء الهيئات المحلية و4 لقاءات تلفزيونية، توقيع اتفاقية ما بين المجالس الشبابية 10 هيئات محلية، المشاركة في الترتيبات لمعرض اكسبو شنغهاي 2010، العمل جاري للانتهاء مـن إصـدار مجلة الحكم المحلي وبروشورات لدوائر الوزارة.